

## اقتصاد

## مقال

## الأزمة والشأن الاقتصادي

لا يمكن ان ننكر اننا في أزمة، وان هذه الازمة ستؤثر على الشأن الاقتصادي. الناس متخوفون ولهذا الغاية يحتاطون. وقد لاحظنا هبوطا في اسعار السندات واسعار الاسهم وارتفاع الطلب على الدولار.

مثل كل ردود الفعل هذه سبق ان تعرض لها لبنان في اوضاع شبيهة. السوق تعتبر المؤشر الاول في مثل هذه الامور. اذا تراكمت الضبابية، وساد الغموض، تأخذ السوق حذرنا وتتعامل مع الاحداث وفق هذه المعطيات. واذا طغى الارتياح واصبحت الآفاق جيدة، تتصرف كذلك على هذا الاساس. هذه قاعدة سائدة ليس فقط في لبنان، انما في كل دول العالم.

عندما يدرك المستثمرون ان المسألة لم تحل بعد، تشتد الضغوطات على السوق. لكن عندما يلاحظون بوادر تخفيف من الضغط يطرأ التحسن. على سبيل المثال اذا كانت بعض المؤشرات تراجعت 15% خلال الازمة يصبح التراجع 13% عند التحسن. صحيح انها لا تعود الى سابق عهدها انما يتقلص التراجع.

الاسواق شهدت حركة من الانضباط خلال الازمة السياسية الاخيرة، والخبراء المعنوبون لم يتفاجأوا برد فعل الاسواق، لأن سياسة مصرف لبنان كانت دائما احترازية، مبنية على اساس الاستعداد لمواجهة الازمات. ولأننا بلد معرض للاهتزازات بين فترة واخرى، بنى حاكم المصرف المركزي سياسة نقدية اتخذ فيها كل الاجراءات للتخفيف من اي ضرر، يمكن ان يتأتى من تفاعل السوق.

صحيح ان اسعار السندات تراجعت بعض الشيء، الا ان التماسك ظل موجودا والسوق لم تنهر. هناك فارق كبير بين هذين العاملين. فهذه الازمة التي بدأت أثرت علينا، لكن هل هذا التأثير كان الى درجة اننا فقدنا كل شيء؟ الهدف اليوم تخفيف وطأة الازمة التي يمكن ان تستمر استنادا الى المواقف التي يمكن ان تصدر. لا شك في اننا اليوم نطمح الى ان تتحسن الازمات مجددا وتدرجنا، وتخفيف الضرر قدر المستطاع، وتخطي الازمة لتحقيق النمو، وان تعود الاعمال الى سابق عهدها، واستكمال المعالجات التي كانت الحكومة بدأتها.

لكن الحقيقة يجب ان تقال. بعد الازمة المستجدة، تراجعت نسبة التفاؤل ليحل مكانها الترقب الحذر. خصوصا وان لبنان يعاني منذ فترة طويلة من تبعات المنافسة بين السعودية وايران، في الوقت الذي ينمو فيه اقتصاده بصورة متقطعة وفق اتفاق ضمني بين القوى المعنية على ترك لبنان بعيدا من الصراع في المنطقة.

لكن الخبراء الاقتصاديين يعتقدون باستقرار الوضع الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة، خصوصا وان المصرف المركزي يمتلك احتياطا من العملات الاجنبية يقدر بحوالي 43.5 مليار دولار. وهو يكفي للحفاظ على استقرار الاقتصاد لمدة تتراوح بين 10 و20 عاما.

الجميع أسف لتوقف كل الملفات التي سبق ان بدأت الحكومة معالجتها، سيما منها ملف النفط، حيث كان يفترض بدء اصدار الرخص. ان اي تأخير معقول لفترة بسيطة يكون مقبولا، انما الخوف اليوم من ان نضيّع علينا الفرص.

عصام شلهوب

تتعلق بسلسلة الرتب والرواتب والانفاق غير المدقق، والعجز الكبير في الموازنة وغيرها. كل هذه العوامل حتمت وضع خط على جميع الانزلاقات التي كانت موجودة. لذلك كانت الضرائب اقل سوءا من اي اجراء اخر، لانها تساعد على ان تضبط نوعا ما حركة العجز. من المؤكد انه كان في استطاعتنا التوصل الى حلول اقل قسوة، كالاجراء الذي اعتمده لجنة المال والموازنة في ضبط الانفاق. يبدو ان التحول السريع في خفض الانفاق كان غير ممكن حاليا. لكن مع موازنة جاءت بعد 11 سنة فانها تعتبر موازنة الممكن وليس الافضل. علينا ان ننتظر الموازنة المقبلة من اجل وضع الاطر العامة للانطلاق الجديدة، ان من خلال ضبط النفقات، او تحسين الجباية والحد من الهدر، وتحسين الاداء وتفعيل الادارة، وزيادة انتاجية القطاعات، او تصويب الموازنة نحو النمو، بالاضافة الى ضبط كل المشكلات التي تتعلق بنظام الانفاق. فاذا تم وضع القطر على السكة الصحيحة، يمكن الركون الى اصلاحات جديّة في مختلف المجالات التي عرضت خلال مناقشة الموازنة. ويمكن الاخذ ببعض الاقتراحات التي تساعد على تخفيف الاعباء.

هل تعتقد ان ضبط العجز مع خفض النفقات سيكون ضربا من الخيال مستقبلا استنادا الى التجارب السابقة؟

□ قسم من العجز مبرر نسبة الى انخفاض النمو والاحداث الاقليمية وانخفاض المداخيل، بالاضافة الى المشكلات داخل الادارة، من دون ان ننسى الفوضى داخل الحلقة الاقتصادية. اما القسم الثاني من العجز، وهو غير مبرر، فيتطلب توافقا سياسيا لرفع اليد عن المشكلات التي سببت العجز، كالعامل الجدي على ضبط عجز مؤسسة كهرباء لبنان، تحسين الجباية، اصلاحات ادارية عميقة لكل ما يتعلق بالانفاق غير المجدي، واعتماد

موازنة 2017 ردّ فعل وليست فعلاً  
الإجراءات الضريبية مؤلمة وتعطل الاقتصاد

اقرار الموازنة العامة للدولة احدي ابرز القضايا التي شكلت خلال السنوات الماضية تحديا امام اللبنانيين والحكومات المتعاقبة. وهو يدل على عودة الانتظام المالي الى الدولة، ويشرع النفقات والواردات فيها بعد 12 عاما من الانفاق على قاعدة مخالفات واسعة، ويحسن نظرة المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف

موازنة 2017 غير قادرة على احتواء تنامي العجز والمديونية العامة، واجراءاتها الضريبية المؤلمة تعطل الاقتصاد، وتؤمّل المواطن.

بين الطبقة المحدودة الدخل والطبقة الميسورة، ذوبان الطبقة الوسطى، ارتفاع نسبة البطالة وتراجع معدلات النمو. انها في اختصار موازنة رد فعل وليست فعلاً، والامل يبقى في مشروع موازنة عام 2018 التي يجب ان تتضمن رؤية اقتصادية واجتماعية واصلاحية، لان هذا ما يحتاج اليه الوضع المالي الحالي بهدف خفض العجز وخدمة الدين العام.

في هذا الاطار يؤكد كل من الدكتور سمير نصر والدكتور مازن سويد لـ"الامن العام" انها تحمل بعض المخاطر ابرزها: تراجع مستوى معيشة المواطن، زيادة الهوة

نصر: الموازنة هي المؤشر الاول  
الى توجه السياسة الاقتصادية

■ ما هي ايجابيات اقرار موازنة عام 2017؟

□ ايجابيات كثيرة. اولها عودة الانتظام الى المالية العامة، وشفافية ودقة في الوردات والنفقات، بالاضافة الى وضع برنامج عن الامكانيات المتوافرة واهدافها.

لا ننسى موضوع النسب المهمة جدا التي تتعلق بضخ السيولة وبرامج التنمية، وايضا ما يتعلق بالتدفقات المالية التي يمكن ان تساهم بشكل او باخر في الاقتصاد الوطني. الموازنة هي المؤشر الاول الى توجه السياسة الاقتصادية على اعتبار انها القاعدة الاساسية التي يرتكز عليها كل العاملين في الاقتصاد لمعرفة عما يتكلمون. لا يستطيع بلد ان يترك موضوع المالية العامة عالقا، لانها تشكل نسبة مهمة من الانتاج الوطني.

■ هل هناك سلبيات؟  
□ السلبيات يمكن ان تطاول الذين لا

يرغبون في اقرار الموازنة، خصوصا وان العودة الى الحقيقة موجعة لهم، لجهة تقدير العجز وضبط الانفاق المتفلس، ووجود اطار تنظيمي وقانوني للموازنة العامة.

■ موازنة 2017 لا تملك اي رؤية اقتصادية يمكن من خلالها خفض العجز مستقبلا. ما هي عوامل عودة النمو الاقتصادي؟

□ الموازنة اليوم هي موازنة انتقالية، ويجب التأكد من ان تنفيذها كان حرفيا، من اجل ان تنطلق في السنوات المقبلة موازونات اكثر انعكاسا للسياسة العامة. بكلام اخر بدأنا الطريق الطويل من اجل وضع برنامج تنموي، على ان تعكس الموازونات التي ستلي بشكل كبير اهداف السياسة الاقتصادية والتنموية.

■ تضمنت موازنة عام 2017 سلة ضريبية كبيرة. هل هي فقط لسد عجز الموازنة ام

الموازنة اليوم  
انتقالية، وقرارها سنويا  
خطوة جيدة

الدكتور سمير نصر.

انها تساعد على النمو الاقتصادي؟  
□ هذه الموازنة هي انهاء لمشكلات الماضي والمعضلات التي كانت موجودة، وهي

## اقتصاد

لائحة خفض النفقات التي تبنتها لجنة المال والموازنة. كل هذه المواضيع تحتاج الى تفاهم سياسي يؤثر بدوره على الاطار العام للإصلاح، ومن دونه لا ارى مجالا لخفض العجز. هذا التفاهم يجب ان يبنى على اقتناع تام بأن الوضع كما هو عليه اليوم سينتج مشكلات عدة، كالبطالة والهجرة، وانخفاض القوة الشرائية، وارتفاع مستويات الفقر، واهتراء البنى التحتية، واختناق المواصلات والاتصالات، وكل المواضيع التي تؤدي الى وجود عقبات امام النمو الاقتصادي. لذلك، وجب ان يعي

الجميع خطورة الوضع، وبالتالي التعاطي بأسلوب جديد مع الاقتصاد.

هل ستغير موازنة 2017 التصنيف الائتماني للدولة من المؤسسات الدولية؟  
الموازنة خطوة اولى تم الترحيب بها. كل العاملين في الخارج يعرفون مشكلات لبنان والضغط التي يعاني منها داخليا وخارجيا، وهم على دراية تامة بكل العقبات. لكن من الضروري ان تتبع الموازنة خطة ثلاثية او خماسية بحيث يعتبر اقرارها سنويا خطوة جيدة على طريق الإصلاح.

هل يمكن ان تأتي موازنة عام 2018 على غرار موازنة 2017؟  
اذا تمت الاستفادة من مجمل المناقشات والاقتراحات التي رافقت موازنة 2017، اعتقد ان الامور يمكن ان تسلك طريقها الصحيح. ولان ناقوس الخطر يقرع في كل الاتجاهات الاقتصادية والمالية والنقدية، ويشدد الجميع على ضرورة اعتماد خطوات جريئة واكثر فعالية في ما يختص بضبط العجز، نأمل في ان تكون موازنة 2018 خطوة اكبر من الحالية مع تحسين الاداء وضبط النفقات، ومن دون زيادة الضرائب.

## سويد: على الحكومة والبرلمان انقاذ الوضع المالي

كيف تقرأ صدور الموازنة العامة لعام 2017، وما هي ابرز الملاحظات عليها؟  
لولا موقف المجلس الدستوري المتعلق برد قانون الضريبة لتأمين واردات سلسلة الرتب والرواتب، لاصبحنا امام واقع وجود انفاق من دون تأمين الواردات. وهذا سبب مشكلة كبيرة تمثلت بانفاق يتعلق بالسلسلة من دون ان تقابله واردات للدولة. الامر الذي كان يمكن ان يهدد التصنيف الائتماني للبنان، وتصنيف المالية العامة للدولة، وتصنيف المصارف. عملت الحكومة ومجلس النواب على انقاذ الوضع من خلال اقرار موازنة عام 2017 بسرعة ومن دون نقاش. علينا اليوم النظر الى النصف المملآن من الكأس من خلال اعادة انتظام العمل بالمؤسسات بدءا من انتخاب رئيس للجمهورية وحكومة وحدة وطنية واقرار قانون الانتخاب، بالإضافة الى تحريك عجلة الادارة اللبنانية من خلال التشكيلات القضائية والديبلوماسية والادارية واليوم اكتملت الصورة من خلال اصدار الموازنة. مع ذلك فان هذه الموازنة لم تكن على قدر الطموحات، ولم

تأت بجديد على صعيد الإصلاح المالي الذي يحتاج اليه لبنان. من خلال خفض نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي، وخفض نسبة الدين الى الناتج المحلي حتى يتمكن من تحسين تصنيفه ويخفض فوائده لانه في حال عدم خفض الفوائد فلن تستطيع زيادة الاستثمار. واذا لم نزد الاستثمار لن تكون لدينا القدرة على زيادة الانتاج مستقبلا.

هل الموازنة قادرة على احتواء العجز في المالية والمديونية العامة؟

انطلاقا من كلام حاكم مصرف لبنان بالنسبة الى موازنة عام 2018، ولم يأت على ذكر موازنة 2017، لعلها تحمل مؤشرات لخفض العجز الى الناتج المحلي، خصوصا اذا ما تم اعتماد المعايير الدولية في تصحيح الوضع المالي. اما بالنسبة الى المديونية فنحن البلد الذي يحتل المرتبة الثالثة حيا المديونية في العالم، وتأتي بعد اليابان واليونان. العجز يساوي 10% عام 2016 من الناتج المحلي ونسبة الدين تصل الى 150% من الناتج المحلي.

## لبنان يحتل المرتبة الثالثة حيا المديونية في العالم



الدكتور مازن سويد.

هل تفتقد الموازنة الرؤية الاقتصادية والاصلاحية لتحفيز النمو؟  
بما ان موازنة عام 2017 جاءت كرد فعل كما ذكرنا، علينا النظر الى موازنة 2018 التي يجب ان تتضمن فذلكتها



نظرة اقتصادية مستقبلية وان تضع برنامجا محددا لهذه النظرة، بالإضافة الى الأدوات التي ستعمل لتنفيذ هذه الرؤية. الإصلاح يجب ان يشمل اولا ترشيد الانفاق خصوصا وان جزءا كبيرا منه هذا يذهب الى خدمة تعويضات نهاية الخدمة ودفع الرواتب والاجور، بالإضافة الى تسديد خدمة فوائد الدين، ودعم مؤسسات الدولة كمؤسسة كهرباء لبنان. هذا الامر يترك فسحة ضئيلة جدا لاحداث فرق على صعيد الاستثمارات، او على صعيد التمكين الاجتماعي لناحية محاربة الفقر والبطالة، وهو لن يحدث خلال فترة وجيزة. لذا على الدولة وضع برنامج لمدة خمس سنوات بهدف اقناع المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي ووكالات التصنيف بأن لدى لبنان خطة

ولكن يا للأسف هذه الضرائب هي للتمويل الجاري. الضرائب بشكل عام ضرورية خصوصا مع وجود انفاق مرتفع يصل الى نحو مليار دولار. ولكن عندما وضع موازنة 2018 يجب وضع رؤية اقتصادية محددة.

كيف ترى النمو الاقتصادي من خلال موازنة 2018؟

يجب ان يحقق 7% من الناتج المحلي وهذا يعتمد على خطة الدولة في ترشيد انفاقها. في استطاعة الحكومة القيام بالكثير من الاعمال ضمن هذا الاطار لزيادة الناتج المحلي عبر تشجيع الاستثمارات واعطاء الحوافز بها. الدولة اليوم تفرض الضرائب وتستدين، ولكن هذا ليس صلب المشكلة. المشكلة تكمن في الانفاق الذي لا يستعمل في الاستثمار بل في النفقات الجارية. الاستثمار هو الذي يؤمن النمو مستقبلا، وفرص ذلك معدومة.

هل اعادت الموازنة الاعتبار الى الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من شفافية وشمولية؟  
هذه الموازنة لا يطلب منها الشيء الكثير، فقرارها في ذاته انجاز. عام 2017 شارف على الانتهاء لذلك نأمل كثيرا من موازنة عام 2018.

ماذا عن الشراكة مع القطاع الخاص في ما يتعلق الاستثمارات؟

اذا سار كل شيء على طبيعته هناك برنامج استثماري كبير وضع على نار حامية بقيمة 12 و16 مليار دولار وللدولة المانحة دور كبير فيها والمؤسسات الدولية. طبعا هناك دور للمصارف من خلال الشراكة مع القطاع العام لتمويل هذه المشاريع الاستثمارية التي تشمل المطار والنقل والاتصالات وشبكة الطرق. ع.